

كورونا يغيب الإيرانيين عن مراسم عاشوراء في العراق



عاشوراء استثنائية

وقد حظرت إيران مواكب عاشوراء المعتادة وإحياء المناسبة من خلال موكب العزاء والطمع وتقديم الطعام. وبدلاً من ذلك بثت مختلف الطقوس الدينية على التلفزيون الحكومي. وحتى المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي كان يؤدي الصلاة بمفرده، وفقاً لصور نشرها مكتبه وظهر فيها مرتدياً قناعاً في داخل المسجد الفارغ في منزله. وفي لبنان الذي تتوالى عليه الأزمات ألغى حزب الله وحرمة أمل الشيعيان مواكب عاشوراء الكبيرة وطلباً من أتباعها متابعة الخطب على الإنترنت وعبر القنوات الإعلامية. وحذرت منظمة الصحة العالمية الأسبوع الماضي من أن عدد الإصابات بكورونا في العراق يرتفع "بمعدل ينذر بالخطر". وقالت إن على العراق الذي يمتلك نظاماً صحياً هشاً وسجلت فيه أكثر من 6200 وفاة، اتخاذ إجراءات لإنهاء تفشي المرض في المجتمع "بأي ثمن".

عن المعادن. وفي الداخل وضعت إشارات أقدم على أرضية السجاد تحدد مسافة التباعد التي يجب أن يلتزم بها المصلون. وتمنع لفافات ضخمة من النايلون الزوار من تقبيل الجدران كما يفعلون عادة تعبيراً عن مكانة الضريح. لكن داخل موقع الضريح، يضغط الحجاج بوجوههم المكشوفة على الشبكة المزخرفة التي تفصلهم عن الجدران. ويكي العديد من الزوار ويمسحون وجوههم بأيديهم العارية، وهي إحدى الطرق التي ينتشر بها الفيروس. لكن حضر عدد أقل بشكل ملحوظ من الزوار هذا العام إذ حثت السلطات في العراق ودول أخرى ذات أغلبية شيعية والأمم المتحدة الناس على إحياء الذكرى في المنازل. وعادة ترسل إيران التي باتت أكثر دول الشرق الأوسط تضرراً بالوباء وسجلت فيها أكثر من 21 ألف وفاة، وعشرات الآلاف من الحجاج إلى كربلاء.

وعادة يتدفق الملايين من الشيعة من جميع أنحاء العالم أغلبهم من إيران المجاورة إلى الضريح ذي القبة الذهبية الذي يضم رفات الحسين للصلاة والبقاء متراصين جنباً إلى جنب. لكن مع ارتفاع أعداد إصابات فيروس كورونا في جميع أنحاء المنطقة، شهدت عاشوراء هذا العام مراسم هزيلة مقارنة بالسنوات الماضية. وتجمعت مجموعات صغيرة من الزوار في الألفية الشاسعة خارج موقع الضريح الرئيسي، وهم يرتدون الأسود لكون الحداد المعاد والافتحة الطيبة التي فرضت حديثاً على الجميع. وتعمل فرق من موظفي الضريح وسط الحشود على رش رذاذ مطهر من خرطوم طويلة ورفيعة أو يوزعون أقمعة على الزوار مكشوف في الوجه. وللسماح بدخول الضريح، يتم قياس درجات حرارة الأشخاص عند البوابات الرمامية بأجهزة تشبه أجهزة الكشف

كربلاء (العراق) - حلت الكمامات عنصراً غير مألوف على مراسم عاشوراء التي أحيها الشيعة العراق ذكراًها الأحد، بينما غاب عنصر أصيل ومنظم الحضور عادة، وهو الزوار الإيرانيون الذين دابوا خلال السنوات الماضية على التدفق على الأراضي العراقية بأعداد كبيرة محمّلين البلد المرهق أعباء مالية وأمنية إضافية. فبالدموع والأقنعة تجتمع الآلاف من الزوار الشيعة في كربلاء ذات القدسية الخاصة لدى المسلمين الشيعة، وذلك في أكبر تجمع ديني في العالم الإسلامي منذ بداية جائحة كورونا، بعد أن اضطرت السعودية لتنظيم حجّ مصغّر بعد محدود من الحجاج حضروا من داخل المملكة. ويحيي المسلمون الشيعة في العاشر من شهر محرم من كل عام، ذكرى عاشوراء يوم مقتل الحسين حفيد النبي محمد في معركة كربلاء عام 680 هجرياً.

قطر تواجه منتقديها بتعديلات شكلية على قوانين العمل

الدوحة - أدخلت قطر تعديلات جديدة على قوانين العمل، في وقت باتت فيه سلطاتها واقعة تحت ضغط الوقت والانتقادات الحقوقية لها بسبب إساءة معاملة مئات العمال الأجانب يشتغل أغلبهم في ورش إقامة منشآت نهائيات كأس العالم 2022 التي يسيطر اقتراب مواعدها المزيد من الأضواء على البلد السعدي إلى تحسين صورته لدى المجتمع الدولي، ويتخذ من احتضان المناسبات الرياضية الكبرى إحدى أهم الوسائل لتحقيق ذلك.

وتضمنت التعديلات زيادة الحد الأدنى للأجور وتسهيل إمكان تغيير جهة العمل. وجاءت الخطوة القطرية بعد أسبوع على صدور تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية تحذرت عن تقصير في توفير الظروف الملائمة لكثير من العمال الأجانب الذين يشكلون الغالبية المطلقة من سكان قطر. لم يكن ذلك التقرير هو الأول من نوعه الذي يهاجم قطر بسبب إساءتها معاملة العمال الأجانب، حيث سبقته الكثير من التقارير الحقوقية والإعلامية التي وثقت مجموعة كبيرة من مظاهر انتهاك حقوق هؤلاء العمال وأصحابهم، وصولاً إلى تشبيه ما يجري في هذا البلد الخليجي للغيبي موارد النفط بـ"العبودية المعاصرة".

وفي شهر مارس الماضي، ومع تسارع انتشار وباء كورونا عبر العالم، أطلقت منظمة العفو الدولية تحذيراً من تعريض الحكومة القطرية للآلاف من العمال والمهاجرين في المنطقة الصناعية بالعاصمة الدوحة لخطر الإصابة بالفيروس، حيث أشارت المنظمة الدولية إلى إقدام السلطات القطرية على إغلاق المنطقة التي تؤوي الآلاف من العمال ما جعلهم محاصرين في ظروف مهيئة لانتشار الفيروس في أوساطهم.

و جاء ذلك بعد أن تسربت معلومات بشأن بلوغ الأوضاع السيئة للعمال الأجانب في قطر حد عجز كثيرين منهم عن الحصول على الغذاء، وفق تقرير نشرته صحيفة الغارديان البريطانية وجاء فيه أن أعداداً من هؤلاء العمال باتوا مجبرين على التسول للحصول على الطعام بعد أن وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل من دون مرتبات بفعل توقف المشاريع والأعمال التي يتنقلون بها.

وقالت منظمة هيومن رايس ووتش في تقريرها الأخير "إن جهود السلطات القطرية لحماية حق العمال الوافدين بأجور دقيقة ومنظمة هي إلى حد كبير غير ناجحة. ورغم بعض الإصلاحات خلال السنوات الأخيرة، يستمر عدم دفع الأجور، بالإضافة إلى انتهاكات أخرى منتشرة ومستمرة لدى سترين صاحب عمل وشركة على الأقل في قطر".

وقال مايكل بيغ، نائب مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة "عشر سنوات مرت على فوز قطر باستضافة كأس العالم 2022، والبرازيل العمال الوافدون يعانون من تأخير دفع الأجور، أو دفعها ناقصة، أو عدم دفعها".

وأضاف "علمنا بعمال يعانون من الجوع بسبب تأخير الأجور، وعمال مثقلين بالديون يكون بالعمل للحصول على أجور ناقصة، وآخرين عالقين في ظروف عمل سيئة خوفاً من الانتقام". لكن السلطات القطرية اعتبرت أن هيومن رايتس ووتش "عمدت إلى تضليل الرأي العام في تقريرها، واضرت بمن تزعم أنها تقدم المساعدة إليهم".

وتضمنت التعديلات زيادة الحد الأدنى للأجور وتسهيل إمكان تغيير جهة العمل. وجاءت الخطوة القطرية بعد أسبوع على صدور تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية تحذرت عن تقصير في توفير الظروف الملائمة لكثير من العمال الأجانب الذين يشكلون الغالبية المطلقة من سكان قطر. لم يكن ذلك التقرير هو الأول من نوعه الذي يهاجم قطر بسبب إساءتها معاملة العمال الأجانب، حيث سبقته الكثير من التقارير الحقوقية والإعلامية التي وثقت مجموعة كبيرة من مظاهر انتهاك حقوق هؤلاء العمال وأصحابهم، وصولاً إلى تشبيه ما يجري في هذا البلد الخليجي للغيبي موارد النفط بـ"العبودية المعاصرة".

وتضمنت التعديلات زيادة الحد الأدنى للأجور وتسهيل إمكان تغيير جهة العمل. وجاءت الخطوة القطرية بعد أسبوع على صدور تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية تحذرت عن تقصير في توفير الظروف الملائمة لكثير من العمال الأجانب الذين يشكلون الغالبية المطلقة من سكان قطر. لم يكن ذلك التقرير هو الأول من نوعه الذي يهاجم قطر بسبب إساءتها معاملة العمال الأجانب، حيث سبقته الكثير من التقارير الحقوقية والإعلامية التي وثقت مجموعة كبيرة من مظاهر انتهاك حقوق هؤلاء العمال وأصحابهم، وصولاً إلى تشبيه ما يجري في هذا البلد الخليجي للغيبي موارد النفط بـ"العبودية المعاصرة".

السلطات القطرية تسائر المشغلين على حساب العمال بدافع الحرص على استكمال منشآت كأس العالم في أجالها المحددة

ويخشى حقوقيون من أن تظل تلك التعديلات حبيسة نصوصها القانونية وغير قابلة للتطبيق على أرض الواقع، كون السلطات القطرية مضطرة لمسيرة المشغلين ومعاملتهم على حساب العمال سعياً لتحقيق مصلحة حيوية تتمثل في استكمال بناء منشآت ومرافق كأس العالم في أجالها المحددة.

وتلغى التعديلات على قوانين العمل القطرية والتي تم إعلانها في أكتوبر 2019 وتم توقيعها الأحد لتصبح قانوناً، شرط حصول العمال على شهادة عدم ممانعة من صاحب العمل لتغيير وظائفهم.

وقالت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في بيان إنه تم إصدار القانون الرقم 17 لسنة 2020 بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور للعمال والمستخدمين في المنازل بمبلغ 1000 ريال قطري شهرياً (حوالي 275 دولاراً) بزيادة عن مبلغ 206 دولارات سابقاً.

وفي حال عدم توفير صاحب العمل السكن الملائم أو الغذاء للعمال أو المستخدم، يكون الحد الأدنى لبدل السكن 500 ريال قطري، والحد الأدنى لبدل الغذاء 300 ريال.

كما تم إصدار مرسوم بقانون نص على تسهيل الانتقال بين جهات العمل، الأمر الذي سيزيد من المنافسة نظرياً ويتيح للعمال فرصة تغيير جهة عمله. وقالت الوزارة إن التغييرات ستعزز الاستثمار في الاقتصاد المحلي وتدفع النمو الاقتصادي. ولطالما ذكرت المنظمات الحقوقية أن نظام الشركات

ملف المخفيين قسراً في العراق يراوح مكانه رغم الدعوات الأمامية والوعود الحكومية

فقد أثر الكثيرين منهم ولا يعلم إلى اليوم إن كانوا لا يزالون على قيد الحياة. ووجهت أطراف سياسية داخلية ومنظمات دولية معنية بحقوق الإنسان، فضلاً عن سكان محليين، أصابع الاتهام إلى فصائل شيعية قريبة من إيران، بالوقوف وراء الكثير من عمليات الاختفاء القسري.



مصطفى الكاظمي
ملتزم أخلاقياً
وقانونياً بمقابلة ملف
المختطفين

ويقول هؤلاء إن مقاتلي فصائل شيعية احتجزوا الآلاف من الشبان والرجال السنة عقب استعادة مناطق من داعش، واقتادوهم إلى جهة مجهولة، ومن ثم انقطع أخبارهم حتى الآن. وتعهّد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي العمل بجديّة لمتابعة ملف المخفيين قسرياً والكشف عن مصيرهم. جاء ذلك خلال استقباله في بغداد، عائلاً من محافظة ذي قار والديين والأنبار، أيضاً من مدينة الصدر بالعاصمة، ممن غيب أبناؤهم قسراً. وقال المكتب الإعلامي للكاظمي في بيان، إن رئيس الوزراء "استمع إلى قصص مؤثرة، رونتها العوائل عن أبنائهم الذين فقدوا، في أحداث مختلفة وفي أوقات متباينة".

ووفق البيان، فإن الكاظمي تعهد بـ"متابعة ملف المفقودين قسراً بكل جدية انطلاقاً من مبدأ قانوني ودستوري، فضلاً عن كونه مبدأ أخلاقياً".

وأضافت أن هذه الأحداث وقعت إبان العمليات العسكرية التي قامت بها قوات الأمن العراقية بما في ذلك الحشد الشعبي لاستعادة أجزاء من محافظة الأنبار من قبضة تنظيم داعش وبدعم من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. وأشار التقرير إلى أنه توصل إلى ذلك استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة في العراق إلى جانب المعلومات التي حصلت عليها من مفوضية حقوق الإنسان في العراق (مرتبطة بالبرلمان) ومجلس محافظة الأنبار والنتائج التي توصلت إليها لجنة تحقيق شكلتها الحكومة العراقية عام 2016.

وأشار التقرير إلى وجود مزاعم ذات مصداقية حول حالات إخفاء قسري من عدة محافظات أخرى، بما في ذلك نينوى وكركوك وصلاح الدين (شمال) وديالى (شرق) وبابل وبغداد (وسط). ودعا الحكومة العراقية إلى الاعتراف بالضحايا وتعويضهم، وإنشاء إطار قانوني وطني قوي للحماية من الاختفاء القسري وتحقيق الامتثال والضمائمات الإجرائية، وضمان خضوع حالات الاختفاء القسري في الأنبار والمحافظات الأخرى لتحقيقات شاملة تؤدي إلى المساءلة.

وقد أثر الآلاف من العراقيين خلال ثلاث سنوات من الحرب الطاحنة بين القوات الحكومية ومسلحي تنظيم داعش بين عامي 2014 و2017 في المناطق ذات الكثافة السنية بشمال وغرب البلاد، وأيضاً بجنوب العاصمة بغداد وتحديدًا منطقة جرف الصخر، حيث أخرج الأهالي من المنطقة ومنعوا من العودة إليها، فيما

ملف المختطفين والمخفيين قسراً في العراق ليس مجرد ملف حقوقي وقضائي وأمني، بل هو أيضاً ملف سياسي بامتياز حيث تقف وراء عدم إقفاله قوى ضاغطة على السلطة بهدف عدم الاقتراب من شخصيات وفصائل مسلحة متهمّة بالتورط في جرائم على صلة بالملف ذاته، وعدم إخضاعها للمحاسبة والعقاب. كما أن إغلاق الملف وإنصاف الضحايا لا ينفصلان عن جهود تحقيق المصالحة المجتمعية وإعادة الاستقرار إلى البلاد.

بغداد - أعادت الأمم المتحدة تسليط الضوء على ملف المخفيين قسراً في العراق، بدعوتها إلى إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة لتحديد مصير نحو ألف مدني من الرجال والفتيان الذين اختفوا خلال فترة الحرب ضد داعش في مناطق السنة بغرب البلاد. واكتست الدعوة الأمامية طابعاً ظرفياً حيث جاءت مرتبطة باليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري الذي صادف إحياءه الأحد، كما جاءت محدودة زمنياً وأيضاً جغرافياً، بينما الظاهرة أوسع نطاقاً في العراق وهي مرتبطة أصلاً بوجود سلاح خارج سيطرة الدولة وبأيدي العشرات من الميليشيات المتهمّة في المقتام الأول بممارسة الاختطاف والاعتقال والإخفاء بدوافع سياسية ووطنية.

غير أن دعوة الأمم المتحدة إلى إجراء مثل تلك التحقيقات تتضمن إشارة غير مباشرة إلى حالة العجز الحكومي الزمن عن مقاربة الملف الذي يظل من موانع تحقيق المصالحة المجتمعية المنشودة التي تعتبر عاملاً حيوياً في جهود إعادة الاستقرار المفقود في البلد، وهو عجز يعزوه البعض إلى عدم توفر الإرادة السياسية، ويقول آخرون إنه ناتج عن



حرص دائم على تلميع الواجهة